

بيروت في ٢٦/١١/٢٠٠٧

حذرت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة من خطورة اخذ البلد إلى المجهول ودعت كل القيادات السياسية إلى ترجمة أقوالها عن التوافق إلى افعال حقيقية لأن قدر لبنان هو التوافق والاستقرار.

كما طالبت الهيئات الثلاث القيادات السياسية بأن تكون جلسة يوم الجمعة حاسمة وتشكل صدمة ايجابية حقيقية لجميع اللبنانيين وان تتوج برئيس جديد يكون انتخابه مدخلاً مطلوباً للحل السياسي الكامل ورأت الهيئات ان عدم التوافق على انتخاب هذا الرئيس يترك البلد مفتوحاً على كل الاحتمالات في ظل اوضاع اقتصادية واجتماعية حرجة وصعبة للغاية.

موقف الهيئات الثلاث جاء خلال الاجتماع المشترك الذي عقد ظهر اليوم برئاسة السيد عدنان القصّار وحضور رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن ورئيس اتحاد نقابات المهن الحرة الدكتور صالح ديببو.

وبعد مناقشة الوضع من مختلف جوانبه في ظل الفراغ الحاصل في منصب رئاسة الجمهورية وبالتالي غياب التوافق حول انتخاب رئيس جديد، اصدرت الهيئات بياناً ركزت فيه على النقاط التالية:

١- ان الهيئات الثلاث ومعها جميع اللبنانيين لا تجد أي مبرر لعدم تفاهم السياسيين وتوافقهم حول القضايا الوطنية ورئاسة الجمهورية في طليعتها. وهي لا

يسعها إلا التعجب في اقل الاحتمالات من الكلام الذي تسمعه عن الوفاق والتوافق ويحصل عكسه واكثر. كما انها لا تجد أي مبرر وطني او حتى منطقي، لتواصل الازمة السياسية بدون أن تعبر إلى حل يصب في مصلحة الوطن. ان الجدل السياسي القائم والذي لم ينتج الى الآن إلا التأزم الذي يرتد على اللبنانيين جميعاً بكل فئاتهم السياسية حيرة وقلقاً وعدم ثقة وانتظاراً يعزز قناعاتها ان التوافق هو مجرد شعار.

٢- لقد سبق للهيئات الثلاث ان حذرت في عدة مناسبات من خطورة الاوضاع السائدة ومما قد تؤول إليه هذه الاوضاع على كافة الصعد في حال عدم التوافق على انتخاب رئيس جديد للبلاد. وهي اليوم تبدي تخوفها من التحدي المصيري الذي يواجه لبنان والذي ينبغي ان يدفع الجميع الى تحمل مسؤولياتهم كما تبدي رفضها للقبول بالواقع الحالي واطالة امد الفراغ في سدة الرئاسة الاولى.

٣- ان الهيئات الثلاث كونها الممثلة لمصالح اللبنانيين وأمورهم في أشغالهم ومشاكلهم وحياتهم وانطلاقاً من إحساسها بنبض الشارع وتحسسها بقلقه ، كانت تود لو تم التوافق على انتخاب رئيس جديد للبلاد في الجلسة التي كانت مقررة في ٢٣ تشرين الثاني الجاري وعدم تأجيل هذا الأمر إلى الجلسة الاخرى في ٣٠ تشرين الثاني. وهي تباحثت في الأوضاع الراهنة وما يمكن ان ينتج عنها، وستقوم بالاتصالات اللازمة وستبقي اجتماعاتها مفتوحة من اجل متابعة التطورات واتخاذ الخطوات المناسبة في ضوء ما قد تؤول إليه الأمور.

٤- ان الهيئات الثلاث تطالب جميع الافرقاء السياسيين، وتتمنى رافة بالشعب اللبناني والاقتصاد الوطني ومؤسسات الأعمال الذين صمدوا ويصمدون اليوم والضغط عليهم أصبحت كبيرة وكبيرة جداً، أن تكون جلسة يوم الجمعة لانتخاب رئيس توافقي للجمهورية جلسة حاسمة تشكل صدمة ايجابية حقيقية لجميع اللبنانيين وجميع أشقاء

وأصدقاء لبنان تتوج برئيس جديد يشكل مدخلاً مطلوباً للحل السياسي الكامل والدائم وتالياً الحل الاقتصادي والاجتماعي والمالي المنشود وإذا كان مقبولاً في العمل السياسي ان يدافع كل واحد عن مصالحه الخاصة إلا أن ذلك يجب ان لا يتعدى المصلحة العليا للبلد التي يجب ان تسقط امامها كل المصالح الشخصية الضيقة.

٥ - إن قرار انتخاب رئيس جديد للجمهورية يجب ان يكون لبنانياً بامتياز، وليس مرتبطاً بمصالح دول أو بمصير قضايا مهما كانت مهمة، فمصلحة لبنان واللبنانيين العليا هي الأهم وهي الأحق ولا يسع الهيئات سوى ان تتساءل: هل لبنان بلد الحرية والديمقراطية وهل الشعب اللبناني المتميز اداء والمحب للحياة والناس يستحق ان يكافأ بدفعه الى حافة اليأس؟ وهل يستحق اللبنانيون الذين صمدوا ويصمدون اليوم، في لبنان، وفي خارج لبنان أيضاً، والمتعلقون بوحدتهم الوطنية والمتشبثون بعيشهم المشترك ان يكافأوا بتهديدهم في مقومات وجود وطنهم واعتبارات وجوده؟

٦- ترى الهيئات الثلاث ان الازمة السياسية دخلت بعد عدم التوافق على انتخاب رئيس للجمهورية في المهلة الدستورية في تعقيدات جديدة تترك البلد مفتوحاً على كافة الاحتمالات وفي ظل اوضاع اقتصادية واجتماعية حرجة ودقيقة تزيد تعقيدات الحلول المرجوة لها يوماً فيوم، وهي من هذا المنطلق تناشد الجميع كل من موقعه ان يعوا خطورة اخذ البلد الى المجهول. المطلوب منهم أن يترجموا كلامهم عن التوافق إلى أفعال ظاهرة. وهي تدعوهم إلى اعتبار ما قاس منه أهلنا إلى الآن من قلق وهجرة وعانى منه اقتصادنا من فرص ضائعة ونزفٍ وما يخشون من تهديدات الوضع القائم بالعودة إلى ذاتهم اللبنانية ليرأفوا بلبنان ويغلبوا مصلحة العباد على كل مصلحة.